الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوي الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكري ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

استراتيچية لتحقيق البيئة الآمنة والمستقرة كمدخل للنمو الاقتصادى

ورقة مقدمة من

لواء/ محمد حلمى عيسوى

تقوم الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى على ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: الوصول بمعدلات النمو إلى ٨٪ فى المتوسط خلال السنوات العشر القادمة ليزيد على ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى فى الخطة الخمسية القادمة مما يرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل إلى ١٥٠٪ مما هو عليه الآنيهولكى نزيد من معدلات النمو فى الإنتاج لهذه النسبة لابد من زيادة الاستثمارات ويستتبع ذلك ضرورة إزالة المعوقات الإدارية والإجرائية وتقديم التسهيلات المناسبة للمستثمر بالإضافة إلى تطوير مشروعات البنية الأساسية والحفاظ عليها فى المناطق النائية لكى تصبح مناطق جذب للاستثمار خصوصا فى مدن الصعيد والوادى الجديد ومرسى مطروح والبحر الأحمر وسيناء مع التوسع فى إنشاء المناطق الحرة بحيث تكون مناطق تصنيع من أجل التصدير، كذلك إعادة النظر فى النظام الضريبى بما يسمح بإعطاء حوافز أفضل للمستثمرين، وإتخاذ الإجراءات التى تساعد على زيادة الصادرات بتطوير التكنولوجيا، والاهتمام بجودة المنتجات المصرية بهدف إصلاح الميزان التجاريهكل هذه الأمور تساعد على زيادة فرص العمل للشباب هذا وإذا كنا ندعو إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية يجب أن نضع المنتج المحلى فى وضع متساو مع قرينه الأجنبى وهذا يتطلب توفير مميزات للمنتج المحلى تجعله ينتج بتكلفة مناسبة حتى يكون قادرا على منافسة البضائع الأجنبية فى الداخل والخارجيهالمحور الثاني: التنمية البشرية

لا توجد تنمية اقتصادية بدون تنمية بشرية، ولكن نحقق زيادة الإنتاج وجودته لابد من توافر عدة أمور منها:

- التدريب: فالتدريب عنصر هام من عناصر الإنتاج لذلك تهتم جميع الوحدات الإنتاجية بالعملية التدريبية لأن التدريب يرفع من كفاءة العامل ومستوى أدائه، وعلى العكس فإن استخدام العامل غير المدرب فى المنشأة يؤدى إلى قلة الإنتاج ورداءتهيم التعليم: إن رفع المستوى العلمى يساهم فى تنمية الاقتصاد المصرى لذا يجب على الدولة أن توفر كل الإمكانات اللازمة للعملية التعليمية من خلال خفض كثافة الفصل فى مختلف المراحل التعليمية، وإلغاء تعدد الفترات فى المدارس للوصول بالتعليم إلى مراحل اليوم الكامل، واستخدام المعينات الإدراكية الحديثة، وتطوير المناهج التعليمية، وتحسين أوضاع القائمين على التعليم، مع تحديث الجامعات بما يواكب تطور العلوم الحديثة، مع الاهتمام بالبحث العلمى وربطه باحتياجات التنمية والمجتمعيم تحسين مستوى الخدمات الصحية: الشخص الخالى من الأمراض ينتج اكثر من الشخص المريض لذا تهتم الدول بالرعاية الصحية لأفراد مجتمعها، وفى مصر يجب التركيز على الصحة الوقائية والقضاء الكامل على الأمراض الوبائية والمستوطنة، وإعطاء عناية خاصة للمناطق كثيفة السكان، واستكمال مظلة التأمين الصحى لجميع الطلاب والعاملين بالدولة، وتهيئة المناخ اللازم لبيئة نظيفة، وتوصيل المياه النقية إلى كل القرى والمجتمعات العمرانية، ومد خدمات الصرف الصحى لجميع المدن والقرى الرئيسية ومما لا شك فيه أن تحسين أوضاع المواطن المصرى من خلال توفير الإمكانات العالية لتدريبه وتعليمه ورعايته صحيا واجتماعيا وثقافيا يؤدى إلى زيادة قدرته على العطاء والإبتكار والتطويريم المحور الثالث: تدعيم عناصر القوى الذاتية للاقتصاد المصرى فى ضوء

المتغيرات العالمية، أصبحت تسود العالم في ظل النظام الدولي الجديد التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا بين أمريكا وكندا والمكسيك كل هذه التكتلات الاقتصادية الكبيرة جعلت الدولة التي لا تنتمي إلى أي منها تواجه منافسة شديدة يصعب الصمود أمامها، لذا يجب على المفاوض المصري أن يتعامل مع هذه التكتلات بحذر شديد بهدف الحصول على أفضل المزايا بما يعود على الاقتصاد بالنمو والإزدهار بالاستفادة من التكنولوجيا وفتح أسواق جديدة للإنتاج المصري وزيادة فرص العمالة، أن تدعيم عناصر القوى الذاتية للاقتصاد المصري لها محاور ثلاثة:

١ ـ البيئة الآمنة المستقرة: التي تساعد على الإنتاج في الداخل وجذب الاستثمار من الخارج حيث أن الإنتاج والاستثمار لا يوجدان إلا في مناخ آمن أو مستقر، ٢ ـ تعظيم العائد من البيئة: إن مصر حباها الله بموقع جغرافي متميز فهي أقصر الطرق بالنسبة للمتجه من الغرب إلى الشرق، فضلا عن شواطئها الممتدة على طول البحرين الأبيض والأحمر وخليج العقبة وخليج السويس والتي لا يوجد لها مثيل في العالم وتتمتع بمناخ فريد على مدار العام مما يجذب السواح إليها صيفا وشتاء، لذا يجب أن نحافظ على هذه المميزات البيئية ونستثمرها الاستثمار الأمثل حتى نشجع رأس المال الأجنبي على القدوم لمصر وإقامة مشروعات مشتركة بها، فمثلا بالنسبة للسياحة توجد بالقرب من شواطيء البحر الأحمر شعب مرجانية تمتاز بندارتها وجمالها، فيجب الحفاظ عليها وإنشاء محميات لها تمنع الاقتراب منها حتى لا تدمر أو تلوث، كذا الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وتقديم كافة الإمكانات اللازمة لها حتى تزدهر السياحة الترفيهية والصحية والدينية والثقافية ويحدث تدفق سياحي طول العام، كما يجب أن يكون لدينا الفكر اللازم لتسويق هذه الإمكانات السياحية الضخمة، ٣ ـ سياسات مالية وإدارية وتشريعية: يجب أن تكون هذه السياسات متطورة بما يضمن تشجيع الاستثمار في الداخل وجذب الاستثما من الخارج، سياسات تتمشى وروح العصر كما حدث في الدول ذات الاقتصاد القوي، فيجب إزالة المعوقات الإدارية والإجرائية وتقديم التسهيلات المناسبة للمستثمرين حتى ينمو الاقتصاد ويزدهر، علاقة البيئة الآمنة بالنمو الاقتصادي: مما لا شك فيه أن الهدف الحقيقي للارهاب هو تعطيل مسيرة التقدم والتنمية والإصلاح وإثارة جو عام من القلق والخوف وخلق مناخ من عدم الثقة وإحساس بأن البلد الموجود به الإرهاب غير مستقر وأن من يستثمر أمواله فيه يعرضها للمخاطر وأن من يزوره أو يعيش فيه لا يتمتع بالحد الأدنى من الأمان، إن اعمال العنف التي تمارسها الجماعات الإرهابية تهدف بها الوصول إلى الإعلام لتحويل الفزع والرعب إلى حالة عامة بين الناس، لذلك نجد عقب كل حادث إرهابي يسارع مرتكبوه بالاتصال بوسائل الإعلام للإعلان عن أعمالهم الإجرامية لترويع المواطنين، إن الهدف الحقيقي للإرهاب في مصر هو أن تصبح على الحال الذي يتمناه لها أعداؤها وليس الهدف إقامة الشريعة الإسلامية كما يروجون، أنهم عصابات إجرامية مأجورة ترتكب جرائم ضد الوطن كله وليس ضد فرادا أو جماعة أو سلطة، ويحدث ذلك تنفيذ المخططات أجنبية وهذا ما يفسر لنا أن هذه الجماعات تدرب قياداتها في بعض الدول التي تزودهم بالمال والسلاح، وترسل لهم التعليمات والخطط لتنفيذها، ومن الأهداف الرئيسية لهذه الجماعات

ضرب السياحة بارتكاب عملياتهم ضد السواح الأجانب، وهذا يؤدى إلى الإضرار الجسيم بالاقتصاد المصرى والتنمية، وحرمان المواطن من مصدر أساسى من مصادر الدخل القومي.ومما تقدم أن التنمية وجذب الاستثمار الأجنبية والإصلاح الاقتصادى بصفة عامة لا يمكن أن يتحقق فى مناخ غير آمن أو مستقر ومن هنا تأتى أهمية ضرورة مكافحة الإهاب الذى تحول من عمليات فردية إلى عمليات جماعية، ومن جرائم محلية إلى جرائم دولية، وأصبحت هناك بعض الدول تأوى وتتبنى الجماعات الإهابية المتطرفة.وهوالسؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح شديد الآن هو كيف نكافح الإرهاب فى داخل البلاد، ولكى نرد على هذا السؤال يجب أن نعرف الأسباب الحقيقية التى أدت إلى ظهورهم.إذا نظرنا إلى هذه الأسباب نجدها متعددة وتتلخص فيما يأتي:

أسباب دينية - أسباب اقتصادية - أسباب سياسية - أسباب اجتماعية - اسباب تعليمية - اسباب ثقافية - أسباب إعلامية.لذا فإن علاج هذه الظاهرة لا يقع على عاتق جهة بعينها دون غيرها، ولكن يقتضى وضع خطة قومية تشارك فى تنفيذها جميع الوزارات المعنية بعلاج هذه القضية بالإضافة إلى الاحزاب والنقابات المهنية وجهاز الشباب والرياضة والمواطنين فلا يكفى ترديد الشعارات التى تدعو لمكافحة الإرهاب دائما بآلية يحدد فيها دور كل وزارة من الوزرات المتصلة بهذه الظاهرة مع وضع الأهداف المرجوة التى تلتزم بها ويترك لها اختيار الوسائل المناسبة اتى تحقق هذه الأهداف.

ونرى أن يكون تنفيذ هذه الخطة القومية تحت إشراف السيد رئيس الوزراء شخصيا نظرا لأهميتها وحتى نضمن الجدية فى التنفيذ وإمكانية التنسيق بين الوزارات المعنية، على أن تتم متابعة مستمرة لمراحل التنفيذ.

ولما كانت هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعنا وديننا قد مضى على ظهورها فترة طويلة تمتد إلى بداية السبعينيات فإن مكافحتها تتطلب كذلك الاستمرارية حتى نقضى عليها واقتلاع جذورها وتجفيف منابعها وعدم رجوعها.

التوصيات:

١ - الاهتمام بالتربية الدينية فى مراحل التعليم المختلفة سواء بالمدارس الحكومية أو الخاصة، كذا التعليم بصفة عامة بتطوير مناهجه والاهتمام بالمعلمين ورفع مستواهم العلمى من خلال تدريبهم طبقا لبرامج تربوية تحقق الهدف من خلق أجيال صالحة تنبذ العنف والتطرف وتشعر بالانتماء للوطن وتعمل على كل ما يرفع من شأنه فى المجالات المختلفة.

ذلك لأن إشباع الفرد بالقيم والمباديء والأخلاقيات الطيبة والسلوكيات السليمة منذ طفولته، تؤدى إلى خلق مواطنين صالحين فى المستقبل.

كما يجب مراعاة تحسين دخول المعلمين بما يتناسب مع أداء رسالتهم العظيمة، حتى يعود المعلم قدوة لتلاميذه كما كان فى الماضي.

ـ كذا يجب إيجاد كوادر من الدعاة مؤهلين للقيام بهذه المهمة تنتشر فى جميع المدن والقرى والنجوع والكفور لتعريف الشباب بمباديء الدين السمحة وتصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة، والإجابة على استفسارات الشباب، بما يفيدهم فى دينهم ودنياهم.

ولا يكتفى بإقامة ندوات دينية من وقت لآخر فى عواصم المحافظات.

٢ ـ مراعاة البعد الاجتماعى فى ظل نظام الاقتصاد الحر وذلك برعاية الطبقات غير القادرة ومدودة الدخل تحقيقا لمبدأ التكافل الاجتماعى حتى ننزع من نفوس هذه الطبقات المطحونة.

ومن الجدير بالذكر فإن برنامج السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بتوفير معاش فى شكل ضمان اجتماعى للأسر التى لا دخل لها يعتبر خطوة فعالة على هذا الطريق.

٣ ـ تبسيط الإجراءات فى الوحدات الحكومية حتى لا يُهدر وقت المواطنين المترددين عليها ويتفرغون للإنتاج والتنمية الشاملة.

كذا قيام جميع العاملين بالقطاع الحكومى بمعاملة المواطنين معاملة حسنة تحفظ كرامتهم وتشعرهم بالانتماء لهذا الوطن العظيم، بدلا من سخطهم وكرههم لما يعانونه من تعنت وسوء معاملة أثناء ترددهم المتكرر على دهاليز الوحدات الحكومية، مع ردع المقصرين من العاملين، ومكافأة المجدين.

٤ ـ العمل على التعاون الدولى فى مجال الإرهاب بعقد اتفاقيات ثنائية والسعى لعقد المعاهدات الدولية التى تهدف إلى محاربة الإرهاب وتبادل وتسليم مرتكبى هذه الجرائم الإرهابية، ووضع قواعد للمسئولية الدولية ضد الدول التى يثبت أنها تؤيد الإرهاب سواء ماديا أو معنويا.

٥ ـ قيام الأحزاب والصحف القومية والحزبية بإدانة الأعمال الإرهابية وكشف مخططات الإرهابيين ومن يساعدهم من دول خارجية وفضح هذه الدول التى تعادى مصر وتتربص بها، لأن أسلوب الحرب العسكرية أصبح مرفوضا دوليا لذا تلجأ بعض الدول إلى مساعدة جماعات إرهابية بداخل الدولة التى تعاديها وتمدهم بالسلاح والمال والخطط.

وإننا نرفض قيام بعض الاغراب بتمويل صُحفها إلى منابر تحرص وتشجع الإرهاب، وتنشر أخبار أعمالهم الإجرامية وتهاجم الحكومة لمقاومتهم والقبض عليهم.

٦ ـ الاهتمام بالشباب كما نهتم بالرياضة، وذلك بالعمل على حل مشاكلهم وملىء فراغهم بما يفيدهم ويفيد بلدهم، فمراكز الشباب الموجودة بالمدن وبعض القرى يجب نشرها بجميع القرى والنجوع، وإعادة النظر فى رسالتها وبرامجها بحيث لا يقتصر نشاطها على بعض الأنشطة الرياضية، وإنما يجب أن تتحول إل مراكز للاشعاع الفكرى والدينى والحضارى والثقافى والاجتماعي، وذلك بمعرفة متخصصين فى هذه المجالات، ويفضل أن يكونوا من نفس المدينة أو القرية لكى يلتحموا مع الشباب ويقضون معهم أطول الأوقات، فيجدوا من

يجيب على أسئلتهم واستفساراتهم فى كافة الأمور بدلا من أن تحتبس هذه التساؤلات فى صدورهم وتجعلهم فريسة للأفكار المتطرفة أو الانحراف.

٧ ـ علاج مكشلة البطالة بالعمل على إقامة المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والتوسع فى التنمية الريفية بجميع القري، ودعم الصندوق الاجتماعى وزيادة نشاطه وتخفيف القيود الموحدة به حاليا، والتى تجعل الشباب يحد من التعامل معه.

وإذا نظرنا إلى تكلفة تشغيل البطالة نجده أقل بكثير مما يضيع على الدولة من دخول نتيجة الإرهاب، كما حدث فى قطاع السياحة نتيجة الأعمال الإرهابية ضد السائحين الأجانب، فالبطالة مجال خصب لنشر الأفكار المتطرفة والإرهاب.

٨ ـ قيام الجهات المختصة برصد تحركات قيادات الإرهاب فى الخارج والتى تمد الخرجين بالمال والسلاح والخطط وتتبعها والعمل على ضبطها، مع الاستعانة بالدول الصديقة التى تربطنا بها اتفاقات فى هذا الشأن.

٩ ـ توعية المواطنين بالوسائل المختلفة بهدف الإرهاب والإرهابيين وخطور أعمالهم عليهم وعلى الوطن، لكى يتعاونوا مع الأجهزة الأمنية فى الإبلاغ عن عناصر هذه الجماعات الإرهابية التى تعيش بينهم، لأن تعاون المواطنين مع أجهزة الأمن يساهم بشكل فعال فى مكافحة الإرهاب وإنحصاره.

١٠ ـ العمل على دعم جهاز الشرطة بالمعدات المتطورة ورصد المبالغ اللازمة لتدريبه، مع رفع مستوى أفراده المادى بما يتناسب مع ما يتعرضون له من مخاطر تصل لحد الموت أو العجز الكامل، ومنح معاش مناسب لمن يستشهد منهم نتيجة الأعمال الإرهابية.

١١ ـ العمل على عدم السماح بإقامة عشوائيات سكنية عن طريق التخطيط العمرانى وإقامة مساكن لمحدودى الدخل، لأن المجتمعات العشوائية تكون تربة خصبة لنشر الإرهاب، نتيجة حرمان هذه المناطق من كثير من الخدمات.

١٢ ـ إجراء التعديلات التشريعية اللازمة التى تضمن تنفيذ الخطة القومية لمكافحة الإرهاب، حتى لا تقف بعض النصوص حائلا ضد تنفيذها.

١٣ ـ إقامة جسور لفتح حوار مع هذه الجماعات بهدف التعرف على أفكارهم والأسباب التى دعتهم لاعتناق المفاهيم الخاطئة، حتى يمكن وضع الحلول المناسبة لها وإعادتهم إلى حظيرة المجتمع منتجين وليس مخربين.

١٤ ـ على الوسائل الإعلامية المختلفة مسموعة ومقروءة ومرئية دور كبير فى مكافحة ظاهرة الإرهاب، خاصة التليفزيون بصفته وسيلة مؤثرة فى سلوكيات وأنماط المواطنين، فيجب زيادة مساحة البرامج الدينية به أكثر مما هو عليه الآن، وإبراز المشاكل التى يعانى منها المواطنين وطرق علاجها، وعدم الإعلان عن سلع استفزازية التى لا تستطيع شريحة كبيرة من الشعب الحصول عليها، وتبنى قضايا الشباب وكيفية حل مشاكلهم، وإبراز القيم الخلقية والدينية والثقافية التى يجب أن يتحلى بها الشباب.

وبصفة عامة يجب أن يلتزم الإعلام بالابعاد الدينية فى الرسالة الإعلامية.

١٥ ـ ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الإصلاحات السياسية وتوسيع رقعة الديمقراطية من شأنها أن تساعد فى علاج تلك المشكلة.